

الجامعة وأثرها على التنمية الاقليمية للدول -دراسة تقييمية-

**The university and its impact on the regional development of countries
- an evaluation study**بن قمجة زهرة¹،¹ جامعة الجزائر 3، benk.zah@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/ 06 تاريخ القبول: 2024/05/ 11 تاريخ النشر: 2024/06/ 01

ملخص:

استهدف البحث ابراز أهمية ودور الجامعة في التنمية الاقليمية من خلال دورها في تنمية الموارد البشرية، بواسطة وظيفتي التكوين والبحث العلمي، ومن خلال استيعابها لخريجي الجامعة وتوفير المناصب الخاصة بهم في سوق العمل، وبالتالي الحد من مستويات البطالة. اضافة الى مساهمتها في تنمية المجتمع من خلال مواكبتها لمتطلبات محيطها الاقتصادي والاجتماعي من الكوادر البشرية والكوادر.

توصلنا من خلال هذا البحث الى ضرورة اشراك الجامعة في وضع خطط تفصيلية للتنمية التي يحتاجها افراد المجتمع، بحيث تكون هذه الخطة شاملة لجميع القطاعات الانتاجية، مع دعم المختبرات العلمية والمؤسسات القادرة على بلورة نشاط البحث والاختراع في نشاط التنمية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، الموارد البشرية، سوق العمل، التنمية الاقليمية.

تصنيف JEL: E20; A23; A22

Abstract:

The research aimed to highlight the importance and role of the university in regional development through its role in developing human resources, through the functions of training and scientific research, and through absorbing university graduates and providing them with positions in the labor market, thus reducing unemployment levels. In addition to its contribution to the development of society by keeping pace with the requirements of its economic and social environment for human resources and cadres.

Through this research, we reached the necessity of involving the university in developing detailed plans for the development that members of society need, so that this plan is comprehensive for all productive sectors, while supporting scientific laboratories and institutions capable of crystallizing research and invention activity in economic development activity.

Keywords: University, scientific research, human resources, labor market, regional development.

Jel Classification Codes: A22; A23; E20.

1. مقدمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي الدعامه الأساسية لإنتاج جيل جديد من الخريجين الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة لاستغلال الفرص التي يوفرها الاقتصاد المتنامي في المنطقة لتحقيق المنفعة المحلية. فهناك إجماع واسع بين السياسيين وصانعي السياسات والمجتمع المدني على أن التعليم لا غنى عنه لتحقيق الرخاء والمسؤولية المدنية والتماسك الاجتماعي لأنهما يشكلان معاً العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية. ومن ثم، فإن التعليم مهم للغاية (ليس فقط لتحسين القدرة التنافسية والرفاهية الاقتصادية ولكن أيضاً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي تشتد الحاجة إليه).

كنتيجة طبيعية لتزايد أعداد خريجي الجامعات، وارتفاع نسبة البطالة فيما بينهم، فقد قامت العديد من الدول بمراجعة أنظمتها التعليمية والتدريبية والعمل على تطويرها بشكل يشجع الطلاب والشباب على العمل لحسابهم الخاص، وتأهيلهم للقيام بهذا الدور، واتجاههم لعمل مشروعات خاصة بدلاً من الاتجاه للعمل في القطاع العام أو الخاص، أي التوجه نحو التربية الريادية، وفي ظل هذا الاهتمام بالتعليم العالي، أصبحت المجتمعات العربية اليوم مطالبة باعطاء الاهمية البالغة لهذا القطاع لما له من نتائج وآثار قوية على التنمية الاقليمية، ويهدف إيجاد جيل من الرياديين والمبدعين في جميع المجالات يمكنهم إيجاد الحلول للمشكلات التي تقف في وجه التنمية الاقليمية وبالتالي التنمية الشاملة.

انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث فيما يلي:

ما مدى مساهمة الجامعة بوظائفها الحيوية في التنمية الاقليمية للدول؟

ولتسهيل معالجة إشكالية البحث يمكن الاعتماد على بعض الفرضيات والتي تتلخص فيما يلي:

- للجامعة اهمية كبيرة في رسم المسار التربوي والتاهيلي للمواهب والطاقات الشبانية، خاصة ما يتعلق منها بالخريجين الحاملين للمشاريع والأفكار التنموية الرائدة؛

- تعمل الجامعة من خلال دورها الاستراتيجي في تنمية وخدمة المجتمعات الاقليمية من خلال وظيفتها النوعية في تكوين الموارد البشرية المؤهلة للعمل في القطاعات الانتاجية والخدماتية؛
- تساهم الجامعة في زيادة وعي الافراد بضرورة مواكبة التطور السريع الحاصل في شتى المجالات.

1.1 أهمية البحث:

تمثل الجامعة قمة الهرم التعليمي، وقاطرة التنمية المستدامة في المجتمع، والمنوط بها اعداد الشباب فكريا ومهاريا ومعرفيا للقيام بدورهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تشكيل القيم وفقا لمتطلبات العصر، وكذلك المساهمة في اعداد الطلاب ليكونوا مواطنين عالميين.

2.1 أهداف البحث:

تتأتى اهمية البحث انطلاقا من:

- ابراز دور الجامعة في تنمية الموارد البشرية لأي مجتمع من خلال تعليمهم وتاهيلهم للحياة العملية وادراجهم في سوق العمل،
- توضيح اهمية الجامعة في احداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول بما يساهم في تحقيق التنمية،
- اهمية الجامعة في حل المشكلات والتعامل بايجابية مع القضايا العالمية في ظل هيمنة العولمة.

3.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة فيه:

في اطار القيام بتحليل ومعالجة اشكالية البحث، وبهدف اختبار صحة الفرضيات المقترحة سابقا، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث هذا في الجانب النظري، لأن البحث يحتاج منا وصفا للظاهرة المدروسة. مع استخدام التحليل في تفسير العلاقات واستخلاص النتائج بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة.

4.1 محاور البحث: من اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور

كمايلي:

- المحور الأول: ادوار الجامعة.
- المحور الثاني: محددات التنمية الاقليمية.
- المحور الثالث: تفعيل دور الجامعة في التنمية الاقليمية.

2. ادوار الجامعة:

تتعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها الى مفهوم الجامعة فعند علماء التربية، هي مؤسسة تعليمية تقدم التعليم العالي لطلابها، وعند علماء الاجتماع هي مؤسسة اجتماعية موجهة للتعليم العالي وتعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية، أما من وجهة نظر الباحثين في علم الاقتصاد هي " مؤسسة تعليمية تربوية قد تكون حكومية أو خاصة تقوم بعدة وظائف منه (التدريس، البحث العلمي، الاعداد والتدريب التأهيل وخدمة المجتمع) وفق عناصر العملية التربوية الجامعية (الاستاذ والطالب، المناهج والادارة) ووفق الجامعات الرائدة والمتنوعة والفاعلة والالكترونية والتعليم عن بعد والافتراضية) وصولا الى بناء مجتمع المعرفة المنشود" (الشيخ، 2010، صفحة 12).

1.2 ماهية الجامعة:

الجامعات هي مؤسسات عامة تحتاج إلى أداء عدد من المهام المختلفة باعتبارها (Strauf & Scherer, 2008, p. 3):

- مؤسسة تعليمية، مهمتها هي تثقيف الطلاب ونقل الخبرة،
- في نفس الوقت، إنها معاهد بحثية تسعى إلى تأمين مكانة رفيعة المستوى بمساهماتها في المشاريع الوطنية والدولية.
- من المتوقع أن تساهم الجامعة في تنمية المجتمع (التنمية الاقتصادية بما في ذلك التنمية الإقليمية اذ تركز السياسة الإقليمية (التي ترعاها الحكومة) بشكل متزايد على هذه المجالات من الابتكار والمعرفة) وأيضاً تقدم حلول مبتكرة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحالية.
- تحقيق نوع من التوازن بين "النظام الجامعي" و"النظام الإقليمي"، بمعنى آخر وجود علاقة متبادلة بين هذين النظامين الذي يمكن الطرفين من الاستفادة من بعضهم البعض (أصبح يُطلب من الجامعات القيام بعمل متوازن: فمن ناحية، يجب عليها القيام بمهمتها التعليمية والثقافية ومن ناحية أخرى، يتعين عليهم أيضاً التحقق من صحة أعمالها على المستوى الإقليمي والمساهمة في التنمية الاقتصادية).

2.2 أهمية الجامعة:

لقد بات من المعلوم أن الجامعات لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، كون تلك العلاقة تقوي المهارات وتذكي الابتكار لدى الفرد نظراً لما للتعليم الجامعي أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية، فضلاً عن كونه عملية مستمرة

ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين، لهذا فأن التعليم الجامعي له أثر ايجابي في مجتمعنا، فهو يساعد في (شرقي، 2008، الصفحات 172-173):

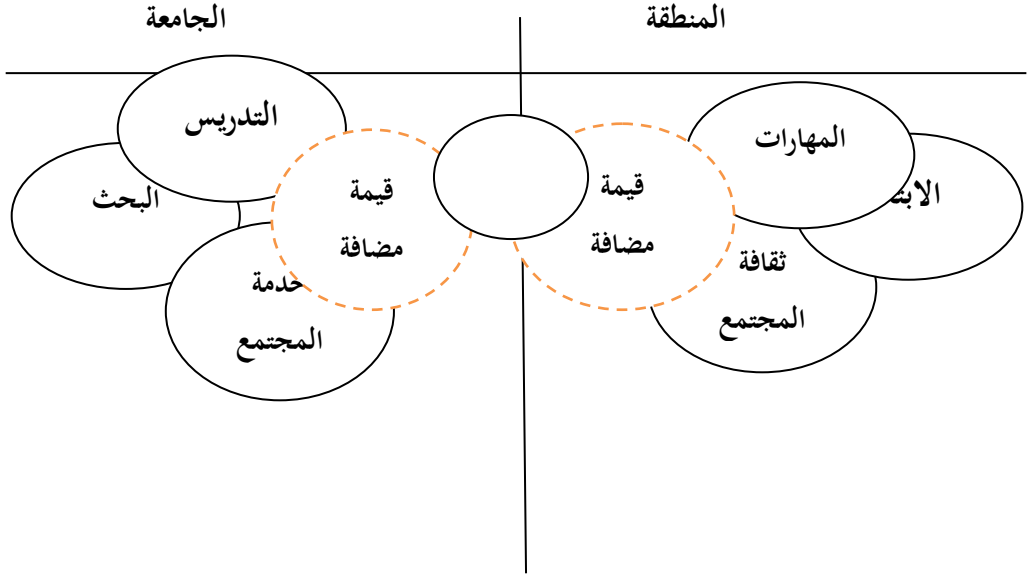
- تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسير فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم، فضلا من إنه تنتج كوادر تسهم في صنع السياسات للدول كما تسهم في صنع القرارات السياسية أو نقدها ، فالجامعة وفق هذا المعيار تؤدي بالضرورة إلى كل الوظائف التي يفرضها المجتمع ، لذا فان نشأتها يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين: الأول رغبة الشعب الأكيدة وإصراره الثابت على تحصيل العلمي الذي يتحقق بمتابعة للتعليم العالي في الجامعات سواء كانت داخل القطر أو خارجه ، والثاني هو إدراك النظام السياسي الوطني بأن احتياجات الشعب وأوليائه التعليمية تحتم إيجاد مؤسسات وطنية للتعليم العالي في عموم البلد.

- كما ان الجامعة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اجراء البحوث في مختلف المجالات وتسخير الابحاث العلمية لوضع الاستراتيجيات البديلة في استغلال الموارد المتاحة، اضافة الى طرح التكوين في الماستر والدكتوراه والتي تتناسب مع مواضيع التنمية المستدامة (الابراهيمى، 2019، صفحة 91)،

3.2 العناصر التي تتفاعل مع الجامعة:

يرى تشاتيرتون وجودارد (2000) أن المساهمة الرئيسية للجامعة في التنمية الإقليمية تأتي من خلال قدرات الجامعات على إدارة الأنشطة إقليميا. ويركز الإطار الذي يقترحونه على العمليات التي ترتبط ببعضها البعض (التدريس، البحث، خدمة المجتمع، الابتكار...) والتي تمثل جميع المكونات داخل الجامعة والعاصر المحيطة بها في نظام التعلم. (POPESCU, 2014, p. 5)

الشكل 1 : الروابط الديناميكية بين الجامعة ومحيطها



SOURCE: Alina-Irina popesocu, The University as a Regional Development Catalyst: Frameworks to Assess the Contribution of Higher Education to Regional Development reaserchgate, 2014, P:5.

يتمثل التحدي الرئيسي داخل الجامعة في ربط كل من أدوار التدريس والبحث وخدمة المجتمع من خلال آليات داخلية (التمويل، تطوير الموظفين، الحوافز، والمكافآت والاتصالات وما إلى ذلك)، مما يجعل هذه الأنشطة أكثر استجابة للاحتياجات الإقليمية. ويتمثل التحدي في إشراك الجامعات في العديد من جوانب عملية التطوير والابتكار (مثل تعزيز المهارات والتطور التكنولوجي والوعي الثقافي) وربطهما بالآليات داخل الجامعة في "عملية إدارة القيمة المضافة للجامعة/العناصر المحيطة". ومن ثم نشوء علاقة تكامل بينهما تمكن من إدارة الجامعة والمنطقة بشكل فعال ومن ثم يقوم كل جانب بتعزيز الآخر (انظر الشكل 1).

3. محددات التنمية الاقليمية:

قبل التطرق الى اهم عناصر ومحددات التنمية الاقليمية، سوف نتطرق بنوع من الاجاز الى مفاهيم حول التنمية الاقتصادية فيما يأتي.

1.3 مفهوم التنمية الاقتصادية:

ترتبط التنمية الاقتصادية بدخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة خلال فترة معينة. وهي عبارة عن: "عملية يرتفع بها الدخل القومي خلال فترة زمنية. ويصاحبه تحسن في تطور الحياة المادية ونوع الرفاهية الاقتصادية وزيادة رأس المال في المجتمع من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية". كما تمثل التنمية

الاقتصادية مجموع البرامج والإجراءات والممارسات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المختلفة من أجل إنشاء بنية تحتية فعالة في كافة المجالات التنموية (AlotaibiA & Al-RabeeB, 2023, p 5).

2.3 قياس التنمية الاقتصادية:

يتم قياس التنمية الاقتصادية كعملية من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع، ومعرفة القراءة والكتابة، وفرص العمل في البلاد. وهو يدعم الابتكارات الجديدة. تعديل بعض القوانين، وتعديل البعد الجسدي والتغيرات الطبيعية أيضًا. كل هذا يؤدي إلى المرونة الفردية والكرامة والمزيد من الوفاء. في ضوء القضايا المشار إليها، هناك حاجة ماسة إلى موارد بشرية موهوبة، أو مراكز بحثية مدروسة، يمكنها فهم الظروف المعينة والتعامل معها. انطلاقاً مما سبق يمكن إدراج الأبعاد الثمانية للتنمية الاقتصادية على النحو التالي (Ahmad, 2019, pp. 257-258):

- **نوعية الحياة:** إن شعور مجموعة من الناس بـ "الذات" و "الرؤية" هي أصول أساسية، وسيتطور برنامج التقدم النقدي الموسع من صفاته.
- **خلق القدرات:** إن التنمية الاقتصادية ليست مجرد إنتاج المهن، بل هي الحد الذي يتم وضعه في شبكة للتعرف على الأصول واستخدامها من أجل التنمية طويلة المدى.
- **الاستخدام الأمثل للموارد:** التنمية الاقتصادية هي جزء من تحسين الشبكة. يبدأ برنامج التقدم المالي اللائق بدراسة الأصول، البشرية والمادية.
- **جعل المواطنين أكثر قدرة على المنافسة:** تتضمن التقنيات إعداد برامج إعداد التوظيف، وتقديم المشورة التجارية ومساعدة الشركات على تحسين قدراتها الإعلانية.
- **تشجيع الشباب على التعليم:** تسعى الإجراءات المرتبطة بهذا الهدف إلى فتح الأبواب أمام الشباب للتوجه نحو التعليم ليجدوا عملاً مربحاً في الأسواق القريبة أو خارجها.
- **جعل الاقتصاد المحلي أكثر كفاءة:** يعد تفعيل المشاريع التي تحت المنظمات على شراء المنتجات والمشاريع محلياً إجراءً آخر قابلاً للتطبيق للحصول على منفعتها.
- **جذب عمال جدد:** يمكن للمؤسسات فتح شبكة من التوسع ورفع مستويات الأجور وملء الفراغات.

- الوصول إلى مصادر خارجية لرأس المال: إن تنوع المشاريع والإدارات التي يمكن الوصول إليها من الحكومات البيروقراطية والإقليمية وغيرها من المكاتب المفتوحة، وترتبط جميع هذه الأبعاد المذكورة أعلاه بالتعليم والتحصيل العلمي والبحث والابتكار.

3.3 أهمية التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية لأي دولة في العالم فيما يلي (AlotaibiA & Al-RabeeB, 2023, pp. 7-8):

- تعتبر التنمية الاقتصادية أهم أداة تساعد الدول على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتجذب التبعية والتبعية الاقتصادية بأشكالها المختلفة، نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي.
- تعمل التنمية الاقتصادية على تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، من خلال زيادة دخلهم، وتوفير فرص العمل لهم، مما ينعكس على مستواهم الصحي والتعليمي.
- تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.
- تعمل التنمية الاقتصادية على سد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره الاجتماعي والسياسي.
- التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي تعمل على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، مما يؤثر على المدى الطويل على مؤشرات جودة الحياة مثل الدخل القومي.
- يعمل على تقليص الفجوة الاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

4.3 مفهوم التنمية الإقليمية:

قبل التطرق لدور الجامعة في التنمية الإقليمية وجب علينا تحديد مفهوم **الإقليم**، والذي يشير إلى منطقة جغرافية تتضمن خصائص متجانسة تميزها عن الأقاليم الأخرى وتسمح بان تمثل وحدة حكومية وإدارية مستقلة. فالإقليم هو جزء من الكل وهذا الجزء يتميز بخصائص تميزه عن باقي الأجزاء الأخرى.

أما **التنمية الإقليمية** فهي "أسلوب من الأساليب التخطيطية التي تعتمد على الإقليم أو المنطقة التي تتخذها وتعرف على أنها "الاطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأقاليم الأخرى بالشكل الذي يضمن تناسب أهداف التنمية الإقليمية وأهداف التنمية المحلية، أما من الناحية العلمية فلا بد من تحديد أجهزة التخطيط الإقليمي المركزية والمحلية من حيث مهامها

وعلاقتها ببعض وبالجهاز التخطيطية القطاعية والمؤسسات التنفيذية المركزية المحلية، لتكون قرارت التنمية مؤثرا مكانيا واقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا" (فضيل، دور الجامعة في التنمية المحلية، 2023، الصفحات 8-9)

5.3 اهداف التخطيط الاقليمي:

في ضوء ماتقدم يمكن لنا ان نلخص اهم أهداف التخطيط الاقليمي فيما يلي (حرج، 2014، صفحة 18):

- تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بما يؤدي الى رفع المستوى المعيشي؛
- توفير فرص العمل وتقليل البطالة في الاقاليم التي تعاني منها؛
- زيادة الناتج مما يساعد على تقارب مستويات الدخل لسكان الاقليم؛
- تطوير المجتمعات المحلية وتوفير الخدمات بمختلف انواعها؛
- استغلال موارد الاقليم المتاحة بشكل امثل وكفاءة عالية في الاستثمار؛
- التخطيط لاستغلال الاراضي وبناء الطرقات بكفاءة؛
- الحد من حركة الهجرة بين الريف والمدن بتوفير فرص الجذب السكاني في الريف؛
- خلق بيئة صحية ونقية لسكان الاقليم من خلال الحد من التلوث الطبيعي.

6.3 استراتيجيات التنمية الاقليمية:

تتنوع الاستراتيجيات المتبعة لتصحيح اختلالات التوازن في النمو والتي هي عبارة عن الفوارق الاقليمية بتعدد الهدف التي يسعى التخطيط القومي لتحقيقها. وهناك ثلاث استراتيجيات ندرجها فيما يلي (محمد، 2022، صفحة 1222):

- استراتيجية الانتشار: التي تعمل على الموارد والاستثمارات على معظم مساحة الدولة من اجل تجنب التفاوت الناجم عن التجميع والتركيز؛
- استراتيجية التركيز: التي تحقق الوفرة في الانتاج في حال كان الهدف المنشود هو تحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولة؛
- اما في حالة كانت الهدف هو الوصول الى العدالة والفعالية فان الاستراتيجية المتبعة هي استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة او استراتيجية أقطاب النمو.

4. تفعيل دور الجامعة في التنمية الإقليمية:

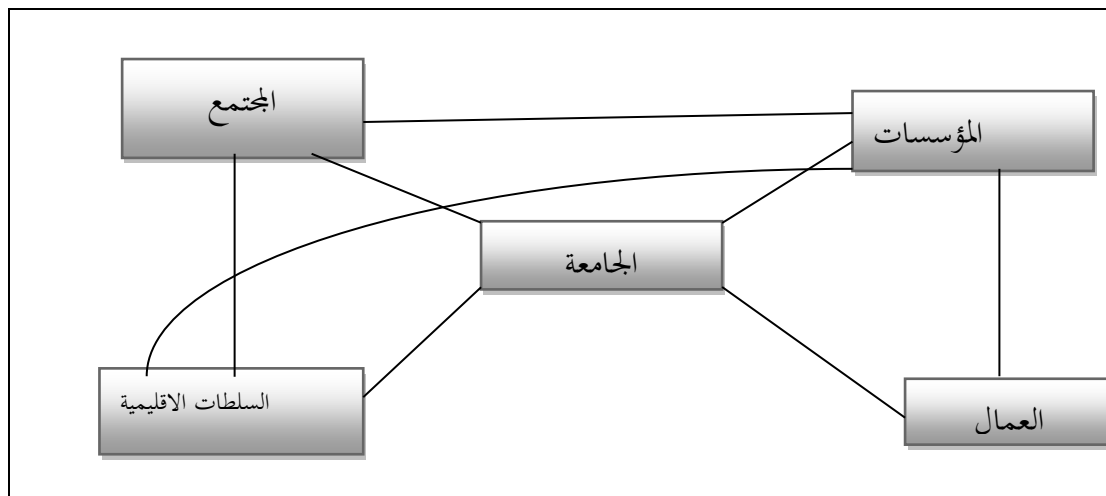
تؤدي الجامعات دوراً مهماً للغاية في التنمية الإقليمية لأنها تساهم في تنمية اقتصادات الدول. اذ تهتم الجامعات بالبنية التحتية الثقافية والرياضية والمادية في الدول باعتبارها تحمل القيادة في المجتمع. وفي التنمية الإقليمية، تعمل الجامعات جنباً إلى جنب مع الدولة والسلطات المحلية، وكذلك مع الصناعة المحلية من أجل النهوض بالقطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدماتية للدول.

1.4 دور الجامعة في التنمية الإقليمية:

الجامعة لها دور رئيسي وأساسي في خلق ونقل المعرفة التي هي مهمة للوصول الى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي والوطني، و أيضاً على المستوى العالمي. وعليه ينبغي تأسيس الجامعات على أسس جيدة خاصة ما يتعلق منها بالقدرات البحثية المنظمة والتدريس القائم على البحث وهو ما سيساهم في تحويلها إلى جامعات متكاملة، مختصة، موجهة نحو البحث وفعالة، وهو ما يعزز من جودتها. (Maronić & Glavaš, 2013, p. 169)

وعليه، لا يمكن للجامعات أن تساهم في التنمية الإقليمية إلا إذا قامت بدور نشط فيها جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الإقليميين ذوي الصلة. كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: الاطراف المتدخلة في التنمية الإقليمية



Source: Simone Strauf Roland Scherer, 'Universities and their contribution to regional development' Transformations in Business and Economics · March 2008' p: 14.

لتعزيز التعاون بين الجامعة وبين كل من المؤسسات، المجتمع، العمال، السلطة الاقليمية. ولتوليد قيمة مضافة لكليهما وإدماج الجامعات في عمليات التنمية المذكورة أعلاه، يجب التقييد بعدد من النقاط نذكرها فيما يلي (Strauf & Scherer, 2008, pp. 14-16):

- إنشاء صلة بين المتطلبات الإقليمية ونطاق التدريس الخاص بالجامعة (البحوث والخدمات)؛
 - الدخول في حوار مع أصحاب المصلحة الإقليميين،
 - نقل نتائج البحوث إلى عملية التنمية الإقليمية،
 - لدى الجامعات ما تقدمه أكثر من مجرد التعليم والبحث فتعمل على تحديث مهارات الموظفين وتتعرف على المشكلات الاجتماعية وتقوم بحلها،
 - استخدام الجامعات كمستودع للمعرفة،
 - توفير بوابة للمعلومات العالمية لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة للاقتصاد الإقليمي؛
 - دمج الجامعات في خطط العمل والبرامج الإقليمية،
 - تأمين المساعدات المالية للمشاريع المشتركة.
- تركز المناقشات الدولية في المقام الأول على خمسة مفاهيم نظرية لها أهمية خاصة فيما يتعلق بأهمية الجامعات للتنمية الإقليمية (Strauf & Scherer, 2008, pp. 5-6):

- **مفاهيم "قطب النمو"**؛ مستمدة من مناهج نظرية الاستقطاب الأصلية لبيررو (1950)، ميردال (1957)، وهيرشمان (1958). يفترضون أن أقطاب النمو هي المجالات التي تبدأ فيها ديناميكية التنمية من خلال مجموعة متنوعة من الترابط التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي (على سبيل المثال الترويج في مثل هذه المجالات سيؤدي إلى دوافع ملموسة للتنمية الاقتصادية).
- **مفهوم "منطقة التعلم"**؛ التي تؤكد على أهمية المعرفة والمؤهلات واكتساب الكفاءة كأساس للتنمية الاقتصادية. وفي حالة مفهوم "منطقة التعلم"، يمكن التمييز بين النهج الموجه نحو الموارد البشرية، والنهج الموجه نحو الابتكار، حيث يتم التركيز على التعلم من خلال التفاعل وكذلك تبادل المعلومات ونشرها، إلى جانب نهج شبكة السياسات الذي يتناول ثقافة التخطيط الجديدة وعمليات التعاون الجديدة.

- ويؤكد "نهج رأس المال الاجتماعي"؛ على العلاقات بين الإنسان كمورد للتنمية الاقتصادية في مجتمع ما. فهو يركز الاهتمام على شبكات الاتصال الفردية داخل المنطقة.
- تتضمن مفاهيم التنمية الإقليمية الداخلية؛ العودة إلى الموارد والقدرات الإقليمية، وتشير إلى الحاجة لاستخدامها من أجل تحقيق ذلك، توليد دوافع وأفكار التنمية، فمثلا اليوم أصبحت الحاجة إلى تحقيق إيرادات التصدير من خلال الاستفادة من الإمكانيات الداخلية على أنها شرط حيوي للنمو الاقتصادي.
- يفترض مفهوم "بناء القدرات"؛ أن التغيير الاجتماعي هو عملية معقدة، حيث يحاول الأشخاص والمنظمات في أدوار مختلفة تنظيم عملهم وظروف معيشتهم بكفاءة وفعالية لتطوير القدرة على تحقيق أهدافهم الخاصة. (راجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2000).

2.4 دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الإقليمية على أساس مفهوم منطقة التعلم

حظي تحليل التأثير الإقليمي للجامعات باهتمام متزايد في أستراليا (اللجنة الوطنية للتحقيق في التعليم العالي، 1996؛ جارليك، 1998؛ كين وأليسون، 1999؛ أليسون وكين، 2001)؛ ويتفق الجميع على أن قيمة التعليم تكمن في تكوين الروابط الاندماج في الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، فقد أثرت ادعاءات بأن العديد من الأساليب التقليدية للتحليل الاقتصادي لمساهمة الجامعات في للتنمية الإقليمية غير واقعية. وفي هذا الإطار، يقترح أليسون وكين (2001) إطارًا تحليليًا لذلك يكشف فيه دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الإقليمية كما يوضحه الجدول ادناه (POPESCU, 2014, pp. 6-7).

جدول 1: الاطار المفاهيمي لتقييم مساهمة التعليم العالي في التنمية الإقليمية

الاطار المفاهيمي	ما تقدمه الجامعة
المعرفة	
قانون المعرفة	- يحدد مخزون المعرفة من خلال عدد براءات الاختراع - مؤهلات العمال والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، وما إلى ذلك
المعرفة الضمنية	- شبكات الموظفين - الربط بين الجامعة والأعمال التجارية - ريادة الأعمال للموظفين
سعة التعلم	- هناك فرق بين الكفاءة و القدرة، غالبًا ما ترتبط الكفاءة بالمعرفة المهنية، حيث هي القدرة على فعل - القيام بالأعمال بخبرة عبر معرفة المتطلبات الأساسية

بن قمجة زهرة

	- شيء ما بسهولة وجوده، اما القدرة على التعلم هي - تشكيل المعرفة على قدر عال من المستوى - اعطاء الاولوية للأعمال المحلية للقبول	- التعلم مدى الحياة - دمج الطلاب في الأعمال المحلية - اعطاء الاولوية للأعمال المحلية للقبول
البنية التحتية للتعليم	- يرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بظروف العمل - من حيث: البنية التحتية المادية، والبنية التحتية - المعرفة	- الارض كاساس للأعمال التجارية وتطوير المرافق - الاخرى - مكتبة متاحة لجميع افراد المجتمع - مزود الانترنت ذو سعة وسرعة عالية التدفق
واجهة المستخدم عالمية /محلية	- الظروف والأنظمة المحلية التي تمكن الشركات من - المنافسة على المستوى العالمي	- الخطة الإستراتيجية للجامعة - عمل فرق البحث - العضوية في مجالس الإدارة المحلية - من منتسبي وإدارتي الجامعة - المشاركة في عمليات التخطيط الاستراتيجي المحلية والإقليمية
وضعية العامل		
الموارد البشرية	- توافر العمالة ذات المهارات العالية و القوى العاملة - المتعلمة تعليماً عالياً، مع القدرة على التعلم	- قاعدة بيانات خاصة بمهارات الموظفين - الاحتفاظ بالخريجين
الموارد المادية	- تلك الموارد البيئية التي تساهم في العيش في المنطقة.	- الحرم الجامعي المستدام بيئياً
البنية التحتية المعرفية	- البنية التحتية المعرفية الملموسة مثل ثقافة التعلم لافراد - المجتمع	- التعلم مدى الحياة - التعليم المجتمعي
البنية التحتية المادية	- البنية التحتية القوية اللازمة لدعم الحياة بكل تحضر	
الاقليمية		
النمو الذاتي	- عملية النمو تتم من أسفل إلى أعلى، وتتم عن طريق - تمكين المنظمات من أن تكون مستجيبة للاحتياجات - والظروف المحلية.	- المشاركة المجتمعية في تطوير الجامعة - توظيف المهنيين المحليين و اشراكهم في تطوير الحرم الجامعي
الحكم الاقليمي	- يعني أنظمة حكم مستقلة عن النظام السياسي، - قادرة على صنع - القرارات وتوجيه التنمية	- المشاركة في التخطيط المحلي

SOURCE: Alina – Irina. Op- cit; p-p: 6-7.

3.4 دور الجامعة في تنمية الموارد البشرية وسوق العمل:

يعتبر التعليم العالي من اهم عوامل بناء راس المال البشري ويؤدي التطور فيه الى دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي . وعليه فان مفهوم تنمية الموارد البشرية هو عملية تناول تطوير الكفاءات والنهارات والمعرف، اذ يعتبر التعليم بمستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطويرة من خلال الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية. فبتطور المجتمعات تكون الحاجة الى التعليم أكثر إلحاحا فكلما تقدمت العلوم وهيمت التكنولوجيا الحديثة في مختلف مرافق الحياة زادت الحاجة المجتمع الى تعليم ابنائهم وتدريبهم على مختلف اصناف العلوم والتكنولوجيا الحديثة. ويعتبر التعليم الجيد من أقوى التدابير المعروفة بقدرتها على التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام كما هو حاصل في دول شرق اسيا. (حرج، 2014، الصفحات 18-19)

اما من جانب سوق العمل؛

فقد اكدت العديد من الدراسات على العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل والتي انتهت الى ضرورة توظيف هذه الأخيرة في المجتمع خدمة لقضايا التنمية في سوق العمل الاقليمي، ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات، ووفقا لنوعيتها لالكميتها . ورغبة هؤلاء في دفع عجلة الانتاج والعمل الجاد في سبيل تقدم مجتمعاتهم واللاحاق بالدول المتقدمة (فضيل، دور الجامعة في التنمية المحلية، 2023، صفحة 12).

ولكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات السوق الاقليمية لابد من الالتزام بمجموعة من المعايير والأسس، والتي تقاس بطرق وأدوات أكاديمية دقيقة وموثقة، لقياس جودة التعليم ولضمان توجيهه وتحسين نوعيته باستمرار، من اجل ما يلي: (شرقي، 2008، الصفحات 174-175):

- تمكن حامل الشهادة من تقدم صفوف المنافسين، وولوج سوق العمل وجعل المؤسسة التعليمية قادرة على رفد سوق العمل من خلال تخريج كادر كفاء يستطيع مواكبة التكنولوجيا الحديثة وتحديات العولمة.
- تمكين الدولة من مكافحة رداءة التعليم التي تدفع بحملة الشهادات الذين يرفضهم سوق العمل نحو البطالة.

- إعداد نظام تعليمي مطابق والمعايير والمتطلبات التنظيمية والقانونية وتلك التي يحددها الطالب وسوق العمل والجهات الأخرى ذات العلاقة. استيعاب الخريجين الجدد من خلال تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الدراسية ونظمها الأكاديمية وشهاداتها ومؤهلات وخبرات خريجها ، لان ذلك يساهم في خلق فرص العمل تخطط له الدولة بعد التنسيق بين وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى، ليضمن ذلك مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به لتمكين مؤسسة التعليم العالي من تزويد سوق عمل متغير باستمرار بموارد بشرية متعددة وتملك المرونة والقدرة على الإبداع والابتكار في بيئة اقتصادية ويتوسع حجم البنى التي تديرها البرامج الالكترونية.

- تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأخرى، وهنا يمكن تصور في هذا السياق أساتذة الجامعة انتاج أبحاثا علمية أو دروسا تطبيقية في أرجاء المؤسسات الإنتاجية، وبالمقابل أيضا يمكن تصور كوادر مؤسسات القطاع الخاص يدرسون في المؤسسات التعليمية وينفذون بعض مشاريع المؤسسة التي ينتمون إليها ويجرون الأبحاث التطويرية لمنتجاتهم في مختبرات مؤسسة التعليم العالي.

- فتح أبواب مؤسسات القطاع الخاص والعام أمام تدريب مكثف للطلبة خلال تحصيلهم الدراسي تأهيلا لانتقالهم اللاحق من المجال الأكاديمي إلى سوق العمل.

- تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين الأساتذة والطلبة والاقتصاديين والصناعيين وتعزيز الثقة في البحث العلمي الجامعي وإيجاد التمويل للمشاريع البحثية لمصلحة القطاعات والتي تنفذها مؤسسات التعليم العالي والتي تعود بفائدة مشتركة للطرفين.

- كما أصبحت الجامعات تساهم في نشر الفكر المقاوالاتي (ريادة الأعمال) وتنشئ شركات تابعة لها تساهم في انتاج وتقديم مزيد من السلع والخدمات بما يلائم طلبات السوق المحلية والدولية، وعليه فان دور المقاوالتية بالدرجة الأولى هو نشر الفكر المقاوالاتي لدى طلاب الجامعة وبالتالي حل مشكلة البطالة ومساعدة خريجي الجامعة على التعبير عن كفاءاتهم ومواهبهم وافكارهم في شكل مشاريع مصغرة.

بناءا عليه فان تحقيق التنمية يتطلب وضع مخطط للتعليم العالي يتناوب وخطط التنمية الاقليمية والاقتصادية للدول كما يلي:

- التوسع في التعليم العالي بما يتناسب وخطط التنمية؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص كلفة طبقات المجتمع؛
- القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتنمية والتعليم العالي وحل مشاكلها؛
- رفع كفاءة التعليم العالي من خلال:
- وضع برنامج إرشادي للإرشاد الطلابي يتم تنظيمها في جميع كليات وأقسام الجامعة؛
- القيام بعملية الرصد والتقييم المستمر لمختلف الأنشطة الطلابية في معظم الكليات والإدارات؛
- وضع خطة إستراتيجية لتحسين الجودة في التعليم العالي؛
- تقليل عبء العمل للموظفين وأعضاء هيئة التدريس المساعدين والعمل مع مجموعات أصغر من الطلاب لجعل نشاطاتهم أكثر كفاءة؛
- ضمان مواصلة تطوير نظام مراقبة جودة التعليم العالي في الجامعة (وفقًا لخطة ضمان جودة التعليم العالي: "تتركز إجراءات ضمان الجودة للتعليم العالي الموضحة في الخطة على إصلاح المناهج الدراسية، وزيادة الاستقلالية للجامعات والمؤسسات التقنية، والبرامج التي تتيح للموظفين فرصة التطوير المهني المستمر، وتعزيز البحث. وتنشئ الإستراتيجية أيضًا نظامًا لتقييم أساليب التدريس ومواد الدورة وتصميم الامتحانات وأساليب المحاضرات بالتوازي مع نظام الاعتماد المخطط لضمان توافق المعاهد والكليات والجامعات مع المعايير الأكاديمية المقبولة (IIG 2015). هذا كله من أجل الإقرار بجودة الجامعة وكفاءتها (Ahmad, 2019, p. 261)
- زيادة أنشطة الجامعة ككل وأعضائها لمواصلة وتعزيز عمليات تنقل الطلاب والموظفين.
- بناء عليه يمكن القول إن كفاءة نظام التعليم العالي في الجامعة ومحاولة دمجها في النظام التعليمي الأوروبي المشترك سيعتمد بشكل مباشر على كفاءة تنفيذ هذه التدابير. (Maronić & Glavaš, 2013, pp. 170-171).

4. تحليل النتائج:

لقد توصلنا من خلال بحثنا، أن التعليم النوعي الموجه نحو الفكر الاقتصادي أصبح من متطلبات الحياة العصرية اليوم، ويتم ذلك من خلال برامج أكاديمية وأبحاث علمية هادفة تهدف إلى جعل العلم أداة حياتية فعالة لضمان كفاءة الاقتصاد. ويعتمد التقدم الاقتصادي في عصرنا الحالي، على جودة التعليم المسترشد

بالكفاءات المتخصصة، والمهارات الاقتصادية المعرفية، والسلوكية المكتسبة من التعليم. وفي الوقت نفسه، تتطلب نوعية الحياة نماذج اقتصادية نوعية متخصصة.

تعتبر المعرفة الناجمة عن التعليم من أهم الموارد الاقتصادية التي يتم الاستثمار فيها واستغلالها بما يتماشى ومتطلبات التنمية الإقليمية، الأمر الذي يتطلب من الجامعات التركيز على الإعداد الشامل للطلبة، بما يتماشى مع طبيعة التطورات العلمية والتقنية والاقتصادية. كما أنه لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتقدم لأفراد المجتمع، يجب على الإدارات المحلية أن تلعب دورها في التنمية الاقتصادية من خلال عملية يشارك فيها القطاع العام والخاص في خلق فرص العمل لأفراد المجتمع

5. خاتمة:

تقوم الجامعة بدور أساسي ومحوري في عملية البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاً العلمية والتكنولوجية، إذ يساهم ذلك في الدفع بعملية التنمية الإقليمية وإيجاد حلول سريعة وفعالة لمشاكل تأخر التنمية الاقتصادية. في عديد الدول، انطلاقاً مما سبق يجب اعتبار:

- التنمية الإقليمية هي متغير وسيط يؤثر ويتأثر بجميع جوانب الحياة.
- تساهم التنمية الإقليمية بشكل مباشر في تلبية متطلبات أنواع التنمية الأخرى.
- يساهم التعليم والبحث العلمي في تحسين التنمية الإقليمية.
- تتطلب التنمية الإقليمية إدارة فعالة للمدخلات وترشيداً فعالاً للموارد.
- يجب على الجامعات إعداد الموارد البشرية التي تقود التنمية الإقليمية بفكر استثماري عالمي وضمن إطار وطني.

6. قائمة المراجع:

➤ Bibliography

- Ahmad, W. (2019). The Role of Private Universities in the Economic Development of Kurdistan: An Explanatory Study. *International Conference on Accounting, Business, Economics and Politics*, pp. 257-258.
- AlotaibiA, M. N., & Al-RabeeB, A. A. (2023, 7 27). THE ROLE OF NAJRAN UNIVERSITY IN ACHIEVING ECONOMIC DEVELOPMENT IN THE REGION FROM THE POINT OF VIEW OF FACULTY MEMBERS. *Intern. Journal of Profess. Bus. Review.* | Miami, p. 5.
- Maronić, M. L., & Glavaš, J. (2013, 3 3). The Role of University in Regional Development – Case Study. *Management*, p. 169.

- POPESCU, A. –I. (2014). The University as a Regional Development Catalyst: Frameworks to Assess the Contribution of Higher Education to Regional Development. *REACERCHGATE*, 6-7.
- Strauf, S., & Scherer, R. (2008, 3). UNIVERSITIES AND THEIR CONTRIBUTION TO. *Transformations in Business and Economics*, p. 3.
- احمد عيد ابراهيم محمد. (يوليو، 2022). التنمية الاقليمية في مصر بين التخطيط والتطبيق "دراسة تطبيقية". مجلة الدراسات التجارية المعاصرة المجلد السابع العدد 12 الجزء 2، صفحة 1222.
- الابراهيمى، ا. ع. (2019). تطوير الأنظمة التعليمية العربية لبنان . مركز جيل البحث العلمي، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات العدد السابع، 91،
- الشيخ، ع. ا. (2010). دور التعليم العالي في بناء مجتمع للمعرفة العربي في ظل تحدياتالعصر . المؤتمر العربي الثالث للجامعات العربية وتحديات الافاقى . (p. 12)، مصر.
- شرقي، س. (2008). دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع .مركز الدراسات الايرانية. pp. 172-173،
- فضيل، م. (8 8، 2023). دور الجامعة في التنمية المحلية.
- فضيل، م. (s.d.). دور الجامعة في التنمية المحلية.
- محمد فالخ حرج. (2014). دور التعليم العالي في التنمية الاقليمية . مجلد خاص بوقائعبحوث محور التربية الرياضية وطرق التدريس، صفحة 18.
- هبة توفيق ابو عيادة. (27-28 جوان، 2021). دور الجامعات في التنمية المستدامة. مجلة كلية المصطفى الجامعة، الصفحات 220-218.